مجلة رفـوف ISSN: 2335-1381
المجلد: السابع العدد: الثاني جوان 2019

المكمّلات اللّغويّة في الجهد النّحويّ عند الشّريشيّ من خلال شرحه لألفية ابن معط

The Linguistic Complements in the Grammarian Effort of al-Shuraishi through his Explanation of Alfiyet Ibn Mu'ti

الدكتورة : بركاهم العلوي / المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة.
البريد الإلكتروني: lalouiens98@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/03/14	تاريخ القبول: 2019/06/11	تاريخ النشر: 2019/06/30

الملخّص:

تسلّط هذه الورقة الضّوء على المكمّلات اللّغويّة المساعدة ضمن منظومة الشّرح والتّفصيل مع الاستدلال والاستشهاد. وهي تطبيق إجرائيّ على عمل متميّز لعالم فذّ. إنّه محمّد بن أحمد بن سجمان الشّريشيّ ت 685 هـ، الشّارح لألفيّة ابن معط الزّواويّ ت 628 هـ. بما حواه من احتجاج وشرح واستدراك وتصويب. والمكمّلات اللّغويّة أدوات مساعدة له، طاغية على الشّرح لاستكمال الفائدة، وتقوية البناء، فلا تعدّ فضولا بل تفضيلا، ومنها : متمّمات الفصول، وطريقة التّبويب ودلالة عناوينها، والاختلاف بأوجهه والأمثلة المشروحة، وجاء العمل موضحا نوع المكملات وماهيتها، وبعض مواقعها، معتمدين الوصف والتفسير طريقا مع التمثيل لكلّ نوع بما يفيد ويستجلي.

الكلمات المفتاحيّة : المكمّلات ، المتمّمات، الشّريشيّ، ابن معط، الألفيّة.

Abstract :

The article sheds light on the linguistic complements within the system of explanation and detail with the inference and citation. It is a procedural application to the outstanding work of an eminent scholar called Mohammed bin Ahmad bin Sejman al-Shuraishi, (d. 685 HA), who explained the Alfiyet of Ibn Mu'ti al-Zawawi (d. 628 HA) and what it included of arguments, explanation, justification and correction. The linguistic complements are helping elements prevailing on the explanation for the sake of generalizing the benefit and strengthening the structure. They are then not considered as a curiosity, but rather a preference. They include: the chapters complement, the method of tabulation, the significance of its titles, the difference in its aspects and the explained examples by picturizing each type the way it makes it clear and useful.

Keywords: Linguistic complements, Ibn Mu'ti Sharishi, Alfiyet ibn Mu'ti al-Zwawi.

المقدّمةّ:

إنّ محاولة استنطاق الماضي والغوص فيه لعمل مضن وممتع، وإنّ محادثة الكاتب واستجلاء أفكاره لأمانة وحمل. وقد كان عزمنا على ذلك عندما غصنا في مجال تحقيق المخطوط ودروبه. فكان سفر شرح الألفيّة للشّريشي هو الأمل والهدف. ثمّ جاءت فكرة التّكميل والتّتميم بولوج باب المكمّلات اللّغويّة إيمانا منّا أنّها لفتات قد تزيد الضّوء جلاءً. بيد أنّنا لا يمكن أن نتحدّث عن الجهود

النّحويّة ولا مكمّلاتها، دون أن نتحدّث عن العلمين البارزين ولو إشارة، وهما ما هما في حقل: اللّغة والنّحو. إنّهما ابن معط• في ألفيّته

والشّريشيّ• في شرحه. فمن هو الأوّل؟ وماهي ألفيّته؟ ومن هو الثّاني وما قيمة شرحه؟ وما نعني بعد ذلك بالمكمّلات اللّغويّة في جهد الشّارح وعين الباحث؟

• ابن معط هو يحي بن عبد النّور أبو حسين زين الدّين الزّواويّ المغربيّ النّحويّ الحنفيّ، ولد في ظاهر بجاية بالجزائر سنة 564هـ وتوفي سنة 628هـ. ينسب إلى قبيلة كبيرة هي زواوة ذات بطون وأفخاذ.وهي فرع من قبيلة البربر في جبال المغرب أوّلها برقة إلى آخر المغرب والبحر المحيط، وفي المغرب إلى بلاد السّودان.وقد كثر الخلط في نسب زواوة بسبب التّصحيف الّذي اعترى الاسم من الواو إلى الغاء أي: زواغة كما يقول ابن خلدون، فعدّ زواوة إخوة لزواغة.

وأمّا رسم ابن معط فله ثلاثة أوجه، بحذف الياء، وبإثباتها وبإضافة عبد للاسم أي عبد المعطي، وهو كلّه يرجع إلى قاعدة إثبات الياء في الاسم المنقوص وحذفها في الرّفع والجرّ. والأوّل هو الشّائع عند النّحاة. وعدّ الشّافعي إثبات الياء مطلقا قاعدة، فعزاه بعضهم إليه، وأمّا الإضافة فقد ذكر محمود محمّد الطّناحيّ محقّق كتاب الفصول الخمسون لابن معط، أنّه رأى نسخة بخطّ ابن معط يحي بن عبد المعطي على صفحة قسم مخطوط من كتاب المفصّل للزّمخشري . وعقّب ابن معط قائلا: كنت أكتب قديما يحي بن معط، فاتّفق أن كتب كاتب في بعض كتب تقع الشّهادة فيه: يحي بن عبد المعطي فالتزمت ذلك لئلاّ يصير المشهود خلفا فيكون صاحب الاسم قد ارتضى لاسمه ما أثبته، وهو إن علّل الاختيار، وله حقّ الإثبات إلاّ أنّنا نرجّح حذف الياء لسببين: (موافقته للشّائع في القاعدة النّحويّة، وإن كان هذا متعلّقا بالعلم وله حكمه واستثناؤه.أنّه عيُنه الّذي وجدناه في تحقيق الكتاب، ونقصد كتاب الشّرح للشّريشي وفي المخطوطات الّتي اعتمدناها.) وقد ترك لنا ابن معط نتاجا زاخرا منه :البديع في صناعة الشّعر وهو مخطوط، والفصول الخمسون الّذي ذكرناه، والألفيّة النّحوية، موضوع الشّرح وسمّاها الدّرة الألفيّة. ولها شروح كثيرة أشهرها: شرح ابن الخبّاز ت 637هـ، وسمّاها الغرّة المخفيّة، والتّعليقات الوفيّة بشرح الدّرّة الألفيّة للشّريشي ت 685هـ.ينظر: زين الدّين عمر بن الوردي: تتمّة المختصر، تحق أحمد رفعت البداوي، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1970/1398، ح2 ص 231. وابن خلكان: وفيات الأعيان، دت، ط1، ح2 ص 310. والسيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تحق محمّد أبي الفضل، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه،ط1، 1970/1398، ح1 ص 318. والشريشي :الثّاني من التّعليقات الوفية بشرح الدّرة الألفية ، تحق بركاهم العلوي رسالة ماجستير ، الجزائر، معهد اللّغة العربية وآدابها، بجامعة الجزائر، 1998، مقدمة ص 10. و ابن معط: الفصول الخمسون، تحق محمود محمّد الطناحي، مصر، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دت، ص 12.

• الشّريشي: هو شارح الدّرة كما أسلفنا، يكنّى أبا بكر، واسمه محمّد بن أحمد بن محمّد عبد االلّه بن سجمان الوابليّ البكريّ الشريشيّ، ولد 601هـ بشريش بالأندلس. ولكنّه غادرها إلى المشرق بين مصر ،ودمشق، وحلب، وإربل، وبغداد، بسب القلاقل والاضطرابات السّياسيّة في عهد الموّحدين، ثمّ أقام في دمشق مدرّسا ومفتيا، وتوفي فيها.

برع الشّريشي في اللّغة والنّحو، واتّصف بالورع والتّدين وتولّى مشيخة الرّباط النّاصري، والمالكيّة، وعرض عليه القضاء في دمشق فامتنع، وبقي المنصب لأجله فارغا حتّى مات. له كتاب الاشتقاق ولم يصلنا، وكتاب التّعليقات

الألفيّة: وسمّاها الدّرة الألفيّة، وقد بناها صاحبها على بحرين: الرّجز والسّريع. ابتدأها بقوله:

يَقُولُ راجِي ربَّه الغَفُور يَحْي بنُ مُعط بنُ عبدِ النّور

الحمدُ للّه الّذي هدانا بأحمدٍ دينًا له ارتضانا

وختمها بقوله:

تَحْوِيهِ أشْعارُهُم المَرويّة هذا تمَامُ الدُّرةِ الألفيَّة

نظَمَها يَحْي بْنُ مُعْط المَغْربيّ تَذْكِرةً وَجيزَةً للْمُعْرِب

وِفْقَ المُرَادِ المُنْتَهى والنَّشْأة في الخَمْسِ والتّسْعِين والخَمْسِ المائة

والحَمْدُ للّه بهِ أَعْتَصِم ثمّ على نَبيِّه أُسَلّم.

وبتحديد ابن معط تاريخ كتابة الألفيّة يكون قد نظمها في الواحد الثّلاثين من عمره (31). وهي امتداد وتأثير. فالأوّل لأنّ غيره سبقه، والثّاني لأنّه أثّر فيمن بعده وأشهرهم ابن مالك ت 672 هـ المسمّاة: الكافية الشّافية ثمّ الخلاصة وقال فيها:

وتَقْتَضي رِضًا بِغَيْرِ سَخْطِ فائقةً ألفيَّةَ ابنِ مُعْطِ.

وللدّرّة الألفيّة شروح امتدّت إلى القرن التّاسع الهجريّ في: مصر، والأندلس، والموصل ودمشق، أشهرهم: ابن الخبّاز ت 637هـ كما أسلفنا، وابن هشام

الوفيّة موضوع المقال.ينظر: ابن وردي: تتمة المختصر ص 333. والسيوطي: بغية الوعاة ح2 ص 11. والمقري: نفح الطيب من غصن الأندلس الرّطيب، تحق محمد محي الدّين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة، ط1، 1949/1367، ح2 ص316.

الخضراوي ت 646هـ، وعبد العزيز بن جمعة بن زيد القواس ت696 هـ، وابن النّحويّة ت 695 هـ، والشّريشيّ ت 685 هـ.

قد قسّم ابن معط درّته إلى اثنين وثلاثين بابا (32): اثنان عشرون(22) في النّحو و عشرون في الصّرف، وقد طبعت الألفيّة لأوّل مرّة في ليبسيج سنة 1317هـ/1900 م بعناية المستشرف زتشترين ، وله مقدّمة باللّغة الألمانيّة، وحواش أيضا.

2) شرح الشّريشي:

لقد كان شرح الشّريشيّ إبداعا في عصره، وهو من النّفائس، خاصّة إذا عرفنا ما جمع عصره من فتن وعدم استقرار، وهو شرح جليل جمع بين المادّة النّحوية، والصّرفية والإملائيّة، حفل بالاستشهاد والتّمثيل والبيان، وجمع بين خصلتين: إجادة في الشّرح وأمانة في العرض، وليس غريبا على رجل مثله. وقد قسّم الشّريشي شرحه على جزأين، احتوى الجزء الأوّل أحد عشر بابا (11)، واحتوى الثّاني واحدا وعشرين بابا (21).

وأقدم نسخة لهذا الشّرح هي نسخة إيرلندا من مكتبة سشتربيتي برقم 3456، وليس فيها مع الأسف إلاّ الجزء الثّاني: وهي ثمينة جدّا لأسباب:

1. أنّها كتبت في حياة المؤلّف.
2. أنّ الّذي نسخها هو التّاذفيّ مسجّلا في الصّفحة الأولى والأخيرة بشهادة المؤلّف.
3. أنّها قرئت على المؤلّف.
4. أنّ فيها زيادات في حواشيها من الشّارح.
5. أنّها تحتوي على فراغات تركها المؤلّف في جملة النّظر، وقد ذكر هذه الملحوظة في المقدّمة.

6. أنّ الشارح قد أشار في مقدّمته أنّ عمله كان تعليقات استقلّها، وقد أشار له التّاذفي بجمعها، فجمع ما تشتّت، وأخرج هذا السّفر للوجود، وهو علّة تسميها بالتّعليقات[1].

ابتدأ الشّرح بديباجة فيها البسملة والحمد، والرّفع من قدر الأرجوزة وصاحبها، تقع في 13 ثلاثة عشر بيتا، احتوت على شروح لفظيّة وإعراب، واختلاف نحويّ.وبهذا يكون قد تمّ التّقديم ،وقد ذكرناه لزاما لنجيب على إشكال المقال وهو المكمّل اللّغوي وماذا نقصد به.

3) المكمّلات اللّغوية اصطلاحا:

المكمّل لغة هو المتمّم، وجاء في لسان العرب[2] أنّ الكمال التّمام، وقيل التّمام الّذي تجزّأ منه أجزاءه..... وتكامل الشّيء وأكملته أنا وأكملتُ الشّيء أي: أجملته وأتممته، وأكمله هو استكمله وكمّله: أتمه وجمّله. قال الشّاعر:

فقُرى العراقِ مقيلُ يومٍ واحدٍ والبَصْرتان وَواسِطٌ تَكْميلُ

ويقال هذا المكمّلُ عشرين، والمكمّل مائة والمكمّل ألفا. قال النّابغة: فكمّلت مائة فيها حمامتها. ومصطلح المكمّل موجود في العربيّة وفي علوم أخرى، كالرّياضيات والعلوم والهندسة، والطّبّ، وهو مع قرينة المتمّم يشكّلان تداخلا معرفيّا؛ لأنّ المكمّل ترجمته للّفظ complément، وهو يعني الفضلة في اللّغة الأجنبية، ولكنّها ليست كذلك في العربيّة لاعتبارات[3]:

---

(1) الشريشي: التّعليقات الوفيّة ، تحق بركاهم العلوي، ج1 ص15-22.

(2)ابن المنظور: لسان العرب، (ك م ل).

(3) صاحي مريم: المتمّمات في اللّغة العربية، رسالة ماجستير، جامعة السانيا وهران، الجزائر، إشراف مطهري صفية 2014، ص6-8.

1. أنّها تتّسع لوظائف نحوّية ودلاليّة أكبر، ولها أقسامها وتوابعها، ولذلك من الأحسن اختيار المتمّم على المكمّل هنا.
2. أنّ المكمّل أخصّ وأقل، والمتمّم يحويه.
3. أنّ المكمّل قد يطلق على رابط، أو حرف والمتمّم أوسع وأعمق.
4. أنّ المتمّم عند أرسطو هو الأعراض، وهو مازاد عن المسند والمسند إليه، وهو عند الغرب مازاد عن طرفي الجملة، فهو إلحاق، وهو يضارع في العربيّة لفظ الفضلة.
5. أنّ المكمّل عند الغرب بالمفهوم الّذي حقّقناه أيضا منه ما يؤدّي وظيفة أوّلية، ومنه ما يؤدّي وظيفة غير أوّلية، على حسب تعلّقها بالمركّب الإسناديّ.
6. أنّ الفضلة في العربيّة " مدلول إعراب الاسم ماهو به فضلة أو بينهما. فالرّفع للعمدة، والنّصب للفضلة والجرّ لما بين العمدة والفضلة"[1].

ولهذه الاعتبارات وسمنا هذا العمل بالمكمّلات اللّغوية. وهي عندنا ليست الألفاظ المحاذية للألفاظ الأساسيّة كما هي في اللّغات الأجنبيّة، ولا الفضلة بمفهومها الوظيفيّ في اللّغة العربيّة، إنّما نقصد بها متمّمات المنجز النّحويّ عبر الشّرح والتّحليل عند الشّريشي، وهو بلا شكٍّ قد استفاد من كلّ الآليات الحجابيّة، لفظيّةً كانت أم شواهد أم أمثلة أم طرائق التّفسير. فيكون لعمله جزء من الأساس وجزء من التّكميل ، وعملنا يقيس الثّاني مرورا بالأوّل.

[1] أبو حيان، التّذليل والتّكميل في شرح التّسهيل، تحق حسن الهنداوي، دمشق، دار القلم، ج1 ص242، وصاحي مريم المرجع السبق ذكره ص10.

4-المكمّلات اللّغوية إجراءً:

لقد جاء شرح الشّريشي في تعليقاته الوفيّة وافيا وكان ناقلا أمنيا، ومحلّلا نحريرا، ظهر هذا في ديباجته أوّلا بما اتّسمت من تقديم في غاية البناء، مبتدئا بالبسملة، والحمد وذكر منزلة اللّغة العربيّة من الفنون الجليلة. وهي عنده فرض كفاية، لكنّ الإلمام بها مسّهل ومعوّل عليه في فهم القرآن، وشرح السنّة النبويّة، وكذا ما تعلّق بهما من أصول الفقه والحديث.

يقول:((فإنّ منزلة علم العربيّة من العلوم الإسلاميّة منزلة رفيعة عظيمةٌ، ومنفعتُه في جميع الفنون منفعة جليلة عميقةٌ، ولذلك عظمت من علماء السّلف – رضوان الله عليهم– به العنايةُ، وعدّوه من جُملة الفروض الواجبة على الكفاية))[1].

وقد حدّد مذ بدأ علّة اختياره للدّرة فقال:

- أوعى الكتب المختصرة.
-أنفعها.
-كثرة عملها مع صغر حجمها.
-جودة نظمها. فهو بذلك قد مدح النّاظم والمنظوم يقول: (وإنّ من أجلّ كتبه المختصرة وأوعاها، وأنفع ما اشتغل منها وأولاها الأرجوزة الوجيزة المغربيّة الملقّبة بالّدرّة الألفيّة، لكثرة علمها، وصغر حجمها وجودة نظمها)[2].

وهو بذلك أيضا يصفها بالإيجاز، والبعد عن التّفصيل والاحتكام للإجمال في القواعد والأصول، فاحتاجت . بما وصفت . لفكّ مقفلها، وبسط أبوابها، وبتفريع خصوصها، وإيضاح مشكلها، وتوسيع مختصرها قال:((فعملتُ هذا الشّرح ليُفتح

---

[1] الشريشي: **التّعليقات الوفية**، ج1، ص4.

[2] المصدر السابق، ج1 ص5.

من أبوابها ما أقفل ويُفصّل من قواعدها ما أُجمل، ويُوضح من مسائلها ما أُشكل، ويُنبّه من فُروعها على ما تُرك وأُهمل))[1].

هذا التّصوير الخطّي للعمل هو الشّرح الّذي حقّقناه، وهو الجهد الّذي بينّاه، وهو مع ما فيه من زخم معرفيّ كبير قد حوى الأساس والمكمِّل. فلنترك مانراه أساسا، ولنتحدّث الآن على المكمّل اللّغويّ في العمل. وقد نظرنا فبصرنا فيه تنويعا بحسب الموضوع والحاجة ، توزّع عبر أمور أربعة هي: الشّرح اللّفظيّ والإعراب، وذكر الاختلاف، وطريقة التّبويب ودلالة العناوين.

4-1- الشّرح اللّفظيّ:

قد اعتبرنا الشّرح اللّفظيّ مكمّلا لأنّ الشّرح اتّسم بتفسير أبيات النّظم من توضيح للقاعدة النّحوّية، واستكمال أبوابها مع توضيح غوامضها وشذوذها، وكان الشّرح اللّفظيّ امتدادا لهذا العمل من وجه، ذلك أنّه يعمد إليه لغرض محدّد هو تتّمة لما قدّم له، كأن يشرح الأبيات شرحا لفظيّا، وهو تجزئة مقطعيّة لها، أو يشرح الألفاظ شرحا معجميّا.

مثال الأوّل شرحه للفظ الرّجاء والرّب في قوله:

يَقُولُ راجي ربَّه الغَفُور يَحْي بنُ مُعْط بنُ عبْدِ النّور[2]

إنّه بعد أن ساق حديثا عن خيار النّاظم في لفظ يقول . والعادةُ هي استخدام لفظ قال جريا على ما يقال في أوائل الكتب المصنّفة. ذهب مباشرة إلى لفظ (راجي)

[1] نفسه، ج1، ص5.

[2] البيت الأول من الألفيّة.وهو أوّل بيت من أبيات التّقديم .

فقال: ((والرّاجي من الرّجاء وهو ضدّ الخوف ومعناه توقّع المُراد، كما أنّ الخوف توقُّع المكروه))[1].

ألا ترى إلى اعتماده على المقابلة في توضيح معنى الرّجاء والمقام مقام شرح ، وذلك لأنّ البعض رأى في الرّجاء معنى الخوف واحتجّ الشّارح بقول أبي ذؤيب:

إذا لَسَعَتْه النّحْلُ لمْ يَرْجُ لَسْعَها وحَالَفَها في بيْتِ نوُبٍ عَوامِلُ[2]

ومعناه لم يخف. ولذلك صحّ الوجه في قوله تعالى: **((فمن كان يرجو لقاء ربّه)) الكهف/110.** وهذا الشّرح الذي أورده الشّريشي تقديم وتتميم.

فالتّقديم لأنّه بدأ به، والتّتميم لأنّه نهاية ما أراده من قول النّاظم راجي ربّه الغفور أي راجي غفران ربّه، أو رحمة ربّه أو خائف من عقابه والأوّل أظهر

---

[1] المصدر السابق ج1 ص 9.

[2] أبو ذؤيب: هو خويلد بن خالد بن محرّث من شعراء الطّبقة الثّاللثة، مع أبي ليلى والشّماخ، ولبيد. كان شاعرا فحلا، جاهليا إسلاميا. وكان راوية لساعدة بن جؤيّة الهذليّ.

ينظر محمّد بن سلاّم الجمحي: طبقات فحول الشّعراء، قرأه وشرحه محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دت، ص 123. وابن قتيبة: الشّعر ولاشّعراء، تحقيق وشرح أحمد محمّد شاكر، دار المعارف، مصر، 1966، ج1، ص 653 . 658. والآمدي: المؤتلف والمختلف، تحقيق عبد السّتار أحمد فرج، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1381 هـ . 1961 م، ص 173.

والبيت لأبي ذؤيب من قصيدة مطلعها:

أساءلت رسم الدّار أم لم تسائل عن السّكن أو من عهده بالأوائل

وهو في جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي، أبو دار صادر، بيروت، 1383 هـ . 1963 م، ص 22، ورواه: إذا لسعته النّحل لم يرج لسعها وخالفها في بيت نوب عواسلُ

و عند ابن السّكيت: إصلاح المنطق، تحقيق وشرح أحمد محمّد شاكر، وعبد السلام هارون، مصر، ط2، 1375 هـ، 1906 م، ص 126، وأبي سعيد الحسن السّكري: شرح أشعار الهذليين، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دت، ج1، ص 144. وروي البيت بالخاء في حالفها بإعجام الحاء. والنوب هو اليعسوب، ومن الناس السيّد، وفي النحل رئيسها إذا طار طارت معه، وإذا حطّت حطّت معه، والرجاء هنا بمعنى الخوف.

وأحسن. وكذلك فعل في شرح الرّب لغةً ،وذكر في اللّفظ وجوها[1]: معنى المالك، والسّيد، والمتعهّد، وإن كان غيره قد أضاف المدبّر والمربّي والقيّم والمنعم[2].

ويستمرّ الشّارح في المقابلة بوجه آخر هذه المرّة عند الشّرح اللّفظيّ مع الاستعمال لا التّفسير، وبيانه أنّه عند شرحه يعمد إلى حضور اللّفظ مع ضدّه في الاستعمال لا في الدّلالة.

مثاله كلمة الهدى في قول النّاظم: حتّى استبانت للهدى أعلامُ. قال الّشارح: ((والهدى الرّشاد، وهو مصدر هدى. وقد تقدّم. وأكثر ما يرد في القرآن مقابلا للضّلال قال الله تعالى: ((**ووجدك ضالاّ فهدى**))**الضحى/7**، وقال تعالى:((**وإنّا أوإيّاكم لعلى هُدى أو في ضلال مبين**)) **سبأ/24**. فقد أحضر الشّارح هنا الآيتين باستعمال المقابلة بين اللّفظ المشروح وضدّه ليكون أبين.

وأمّا المثال الثّاني للشّرح وهو الشّرح المعجميّ للألفاظ، فهو الّذي يظهر فيه المقصود بشكل مُلفت وبارز، وقد جمعنا له في الجزء الأوّل 236 لفظ ، وفي الثّاني 492 لفظة مشروحة شرحا قاموسيّا. من ذلك قوله في المأشورة[3]، في سياق حديثه عن صيغة فاعل بمعنى مفعول، واستشهد بقول الشّاعر: أنا بشرُ لازالت يمينُك آشره وقال: أي مأشورة بمعنى مقطوعة.

ويعدّ شرحه هذا توضيحا لمعنى اللّفظ ليس إلاّ، مع العلم أنّ صيغة فاعل قد تطلق للدّلالة على النّسب ب(ذو) نحو: لابن، وتامر أي ذو لبن، وذو تمر، وهو مراده في الشّرح. فقد يذكر لمعنى آخر، هو فرع عن الأساس المقصود.

---

(1) نفسه ج1 ص10.

(2) ابن المنظور: لسان العرب، مح2، ص 1101، (رب ب).

(3) المصدر السابق ج1ص 180.

ومثال آخر في مجيء الحال معرفة قولهم: جاءوا الجمّ الغفير، وشرحه بمجتمعين قال: ((والجمّ الغفير الكثير، والغفير الذي غطّى وجه الأرض بكثرته، والأصل فيه مجتمعين الجمّ الفقير))[1]. فأنت ترى أنّه عدّ الجمّ حالا، وشرحها شرحا لفظيّا ليسوّغ فيها معنى الحاليّة بحذف مجتمعين المقدّر وهو الحال حقيقة وإبقاء الجمّ دليلا عليه، وهو دليل أنّ المعرفة المذكورة ليست حالا، ولكنّها قامت مقامها وهذا عنده علّة أن تكون نكرة مثلها.

ومنه أيضا شرح لفظ الأفعوان[2] بذكر الأفاعي. وهو هنا في مقام التّكملة موقعا ودلالة؛ لأنّه لم يذكره إلاّ بعد أن استوفي الحديث عن نصب الشّاهد بمفعول دلّ عليه ما بقي من الكلام، وهو الشّاهد عينه الّذي ذكره النّاظم:

قدْ سَالَمَ الحيّاتُ منْه القَدما الأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَما[3]

فالأفعوان والشّجاع حقّهما أن يرفعا؛ لأنّهما في الحقيقة بدل من الحيّات. ولكنّهما منصوبان روايةً فلزم تقدير فعل، وهو مادلّ عليه سالم المذكور في بداية البيت؛ لأنّ المعنى يسري عليه، وتقدير الكلام إذّاك قد سالم الحيّاتُ منه القدمَ وسالمت القدمُ الأفعوان، واستفاض الشّارح في تخريج البيت بما يغني، ثمّ ختم شرحه بقوله: والأفعوان ذكر الأفاعي، والشّجاع ضربٌ من الحيّات، والشّجعم الكثير الأذى. فكان موقعها هنا كمالا واكتمالا.

وقد يعمد الشّارح للشّرح اللّفظيّ توضيحا لمثال أو زيادة كما فعل في قولهم، قعد منه مقعد القابلة، وشرحه ((يعني قعد بين يديه، قريبا منه، وهو منّي مقعد الإزار يعني قرب المنزلة))[1].

---

(1) نفسه ج 1 ص938.

(2) نفسه ج1 ص 812.

(3) البيت منسوب لأبي حيان الفقعسي، وقيل للعجاج، وقيل للتدمري، ونسبه سيبويه لعبد بني عبس. وهو في الكتاب ج1، ص 287، وأصول النحو لابن السراج، ج3، ص 473.

وقد يطول الشّرح اللّفظيّ مع دلالة البيت استكمالا، كأن يشرح اللّفظ شرحا معجميّا أوّلا ثّم يضمّه إلى سياقه في البيت فيزيده بيانا، ومنه قوله في شرح مُشمعلّ[2]. والمشمعّل الخفيف في الحوائج، المسرع فيها. فهو يذكره شرحا وتتمّة لعجز بيت استشهد به وتمامه: رُبَّ ابنِ عمٍّ لسُلَيْمى مُشْمَعِلّ طبّاخِ ساعاتِ الكَرى زادَ الكَسَل[3]

فبعد أن حدّد موضع الّشاهد وهو ساعات، وأضافه إلى ما بعده، وانتصاب زادَ، واستشهاده على وجه النّصب فيه والجرّ، ورواية الكسل بفتح السّين وكسرها، أكمل بذكر قبل البيت وشرح مشمعلّ.

ولم يكتف بذلك بل مدّد الشّرح بتوضيح معنى البيت قائلا: ((يصفه بحسن الخدمة لأضيافه، وأنّه إذا طرقوه ليلا في ساعات الكبرى الّتي ينام فيها الكسلان، فإنّه يقوم على أضيافه ويطبخُ لهم. وكذلك إذا سافر مع أصحابه فنزلوا يستريحون في ساعات الكرى، قام عليهم وطبخ لهم))[4]. فأنت ترى كيف استفاض في الشّرح ولا حاجة للشّاهد إليه، لأنّ هدفه هنا هو تكميل البيان.

4-2- الإعراب:

ولا نقصد به الإعراب المصاحب للظّاهرة النّحوية المقصودة، فهو أدخل في الشّرح وأقرب للتّفصيل. وإنّما نعني به الإعراب المتّصل طرفا باللّفظ لغرض التّذييل ببيان البيت الشّاهد، أو اللّفظ المشروح، أو كلمة في النّظم، فهو إذاً زيادة توضيح عرضيّة لا قصديّة، وهي أشبه بالإحاطة منها بالتّفسير.

(1) المصدر السابق ج1 ص 911.
(2) المصدر السابق ج1،ص 915.
(3) الرجز نسبه سيبويه للشماخ بن ضرار في الكتاب ج1 ص177، وفي شرح أبياته للنحاس ص 51 بلا نسبة.
(4) المصدر السابق ج1،ص 915.

ونمثّل لذلك بصنيعه في إعراب راجي في بيت التّقديم المذكور سلفا يقول: ((وإعراب راجي الرّفع؛ لأنه فاعل يقول، ويحيى عطف بيان أو بدل))[1]. ولا يكتفي بهذا الذّكر بل يذكر رأي ابن الخبّاز وهو أنّ يحي فاعل يقول، وراجي منصوب على الحاليّة، وسكون الياء ضرورة. ويزيد في ذلك بنقده وتضعيفه من وجهين:

1- أنّ قبول النّصب جرّ البيت إلى عيب لا ضرورة إليه.
2- أنّ شرط الحال أن تكون منتقلة، فإذا كان ذلك كذلك لزم أن تكون راجي في وقت القول دون غيره، فإن جعل راجي فاعلا كما ذكره سلفا، حسن فكان أولى.

فأنت ترى كيف اختار الإعراب رغم عدم اضطراره، وكيف ذكر رأيه، وكيف فصّل في رأي غيره وضعّفه ليعود إلى إثبات صحّة ما ذهب إليه، وكلّه هنا فضل حديث هام لكنّه غير أساسيّ في الشرح فتبّين. وكذلك فعل في إعراب الإسلام[2] من قوله:

فَلَمْ يَزَلْ يَنْمي بهِ الإسْلامُ حتّى اسْتَبَانَتْ للهُدى أَعْلامُ[3]

إنّه بدأ بشرح كلمة الإسلام لغة واصطلاحا، والتّفريق بينها وبين الإيمان، ثمّ شرع في إعراب لفظ الإسلام على أنّه فاعل ينمي، وموضع الجملة نصب على الخبريّة. ويزيد المسألة تفصيلا بذكر إعراب ابن الخبّاز المغاير، وهو اسميّة الإسلام بلم يزل وفي ينمي ضميرٌ يعود إليه، وباحتماله لوجه آخر وهو أنّ في يزل ضمير الشّأن، وما بعده يفسّره. فيكون في الإسلام ثلاثة أقوال:

---

[1] المصدر السابق ، نفسه ص 11.
[2] نفسه ص 15.
[3]. البيت من الألفيّة وهو من أبيات التّقديم.

- الرّفع على الفاعليّة.
- الرّفع على الاسميّة في لم يزل.
- الرّفع على التّفسير.

ومثال آخر على الوجهِ نفسِه رأيُه في تعلّق حرف الجّر في قوله:

لِعِلْمِهم بأنَّ حِفْظَ النَّظْمِ وِفْقَ الّذكّي والبَعيدِ الفَهْمِ.

فبعد أن فرغ من شرح معنى النّظم، نظر في اللّام الجّارة لعلمهم، فجعلها متعلّقة بحدا المذكورة في البيت السّابق:

وذا حَدا إخْوانَ صِدْقٍ لي عَلى أَن اقْتَضَوا منّي لَهُمْ أنْ أَجْعَلا.

لأنّ الغرض هو بيان العلّة، أي علّة نظم الأبيات، وجعلها متعلّقة باقتضوا المذكور، وزاد رأيا آخر لابن الخبّاز. أنّها متعلّقة بأجعل، وناقش المسألة باحتجاج لغويّ دلاليّ موجزه أنّ علمهم هو علّة سؤالهم، ولذلك نفى تعلّقها بأجعل، وقيل اقتضى، وسكت عن حدا[1].

3-4 دلالة العناوين في التّبويب:

قد جعلنا دلالة العناوين مكمّلا لغوّيا لما رأينا فيه من دلالة استكماليّة زادت الشّرح وضوحا، لاسيّما أنّه التزم طريقة واحدة في أغلب عمله؛ فكان يفتح الباب بالأبيات المختارة سلفا للشّرح، ثمّ يشرحها بالاستشهاد وقد كان غنيّا: قرآنا، وشعرا وحديثا، وأمثالا، ويعرض في شرحه للاختلاف على وجوهه الخمسة: في القراءة القرآنيّة، والاختلاف النّحويّ واللّغوي والفقهيّ والرّاوية الشعريّة، ممّا يزيد في تفصيل التّفسير وتمديده، ويتناول في العرض الشّاذَّ في المسألة، والعلّة والنّحويّة، والقياس

[1] نفسه ص 31.

فإذا استكمل هذا الإجراء، طرح الدّلالة في موضوعات الباب بعناوين جاء معظمها عامّا أو مبهما إلاّ في بعضها حيث كان دقيقا نحو: فصل في التّنبيه على قائلها

- زيادة شرح قول المصنّف.
- فصل في اللّغات المستعملة[1]

واللاّفت للنّظر أنّ دلالة العناوين في التّبويب هي المكمّلة ؛لأنّه نوّعها قصدا بين: فصل وتنبيه، وتتميم وتحقيق وتكملة وزيادة فائدة ، وأقلّها العناوين المفردة. والغالب في استعمالها الفصل، ثّم التّنبيهُ ثمّ التتّميم. وأقلّها استعمالا التّحقيق ثُّم التّكملة ثم زيادة فائدة. والجدول الآتي يوضّح نسب استعمال العناوين، وترتيبها في القسم الأوّل من الشرح[2]على سبيل التّمثيل:

العنوان	فصل	تنبيه	تتميم	تحقيق	تكملة	ز فائدة	مفرد
العدد	108	53	15	05	04	03	03
النسبة %	56,54	27,74	7,85	2,61	2,09	1,57	1,57

جدول رقم 1 لتوضيح نسب الدّوائر في العناوين .

فالنّاظر لهذا التّقسيم يستنتج ما لهذه العناوين من دلالات تنبيهيّة موجّهة، وإشارات تعلميّة تلازم المتعلّم القارئ، ليلتفت إليها بقصدٍ ،حسب الغاية الّتي يلمّح لها الشّريشي أو يصرّح.

(1) مقدمة التحقيق لجزء الأوّل.، ص 25.

(2) مقدمة التحقيق ص 26.

فلو أخذنا لفظ الفصل عنده، وهو الأكثر استعمالا نجده يعبّر به عن الأصل والفرع والجزء. ونعني بها أصل المسألة أو فروعَها أو أجزاءَها. فمثال الأوّل فصل في تحقيق القول[1]. وفيه حديث عن القول والكلام ودلالة كلّ منها، ومثال الثّاني تتالي لفظ الفصل في فروع أقسام الإعراب وألقابها[2]. فجعل الأوّل لألقاب الإعراب: الرّفع، النّصب، والجرّ والجزم. وجعل الثّاني للجرّ والجزم، والثّالث لأصل الإعراب أهو للحركات أو الحروف، فتكون هذه الفصول الثّلاثة فروعا عن أصل.

وأمّا دلالة الجزء في الفصل فظهرت في تحديد خواصّ الفعل بعد خواصّ الاسم[3]. فجاء بثلاثة فصول متتالية فاصلة لعناصر العنوان الرّئيس. ركّز في الأوّل على الأمر والنّهي، وفي الثاني على قد، وفي الثّالث على التّصريف. فتكون دلالة الفصل لأحد الأمور الثّلاثة: إمّا حديثا عن أصل المسألة أو فروعها أو من مشتملاتها.

وأمّا لفظ التّتميم فلا يستعمله الشّارح إلاّ في آخر الفكرة وفي نهاية المسألة بزيادة مفيدة. نظير ما فعل في حدّ الكلام والكلم، فإنّه بعد أن تحدّث عن أصل الاشتقاق، والخلاف الموجود بين النّحويين فيه، وحجج كلّ فريق، ثمّ ترجيح حجّة البصريّين، انتقل بلفظ التّتميم إلى الحديث عن المسألة زائدة، هي فضل كلام، ولكنّه دالّ في مجمله. إنّه علّة تسمية الفعل.

فقال إنّ الفعل معلوم بمعناه ومدلول لفظه، فالأوّل هو المسمّى بالمصدر نحو الضّرب، والأخذ والذّكر وهو اللّغوي الحقيقيّ، والثّاني وهو الصّناعيّ الدّال من زمانه: ضَربَ، يضرب، اضرب.

---

(1) التعليقات الوفية ج1 ص60.

(2) نفسه ص 130، 131، 134.

(3) نفسه، ص 97-101.

ولا يتوقّف الشّارح في تتميمه هنا، وكأنّه يحسّ أنّ المخاطب لم يكتمل عنده المعنى فيضيف لقوله توضيحا لمرتبة الاسم وهو العمدة، ولدلالة الفعل وهو المعنى، ولتسمية الحروف؛ لأنّه طرف بين الفعل والاسم، فكان الاسم يخبر به وعنه، والفعل يخبر به، والحرف وضع بعدهما افتقارا وحاجة[1].فأنت ترى موضع التّتميم من مجمل الكلام، وهو زيادة أرادها الشّارح تثبيتا. ويمكن أن نلحظ دلالة العنوان أكثر بين لفظ التّتميم وزيادة فائدة في موضع واحد. ففي حديثه عن الإعراب والبناء يستطرد تتميما بذكر أسئلة البناء حسب حركة البناء.

فإن كان الفعل أو الحرف مبنيّا على السّكون فلا سؤال، وإن كان على حركة ففيه سؤالان: لمَ بني على حركة؟ ولم كانت الحركة عينُها. وإن بني الاسم على

فإن كان الفعل أو الحرف مبنيا على السّكون فلا سؤال، وإن كان على حركة ففيه سؤالان: لمَ بني على حركة؟ ولمَ كانت الحركة عينَها؟ وإن

بني الاسم على السّكون، ففيه سؤال واحد: لم بُني؟ وإن كان مبنيّا على حركة ففيه ثلاثة أسئلة: لم بُني، ولمَ بُني على حركة؟ ولم كانت

[1] الشريشي :التعليقات الوفية ، ج1 ص 116.

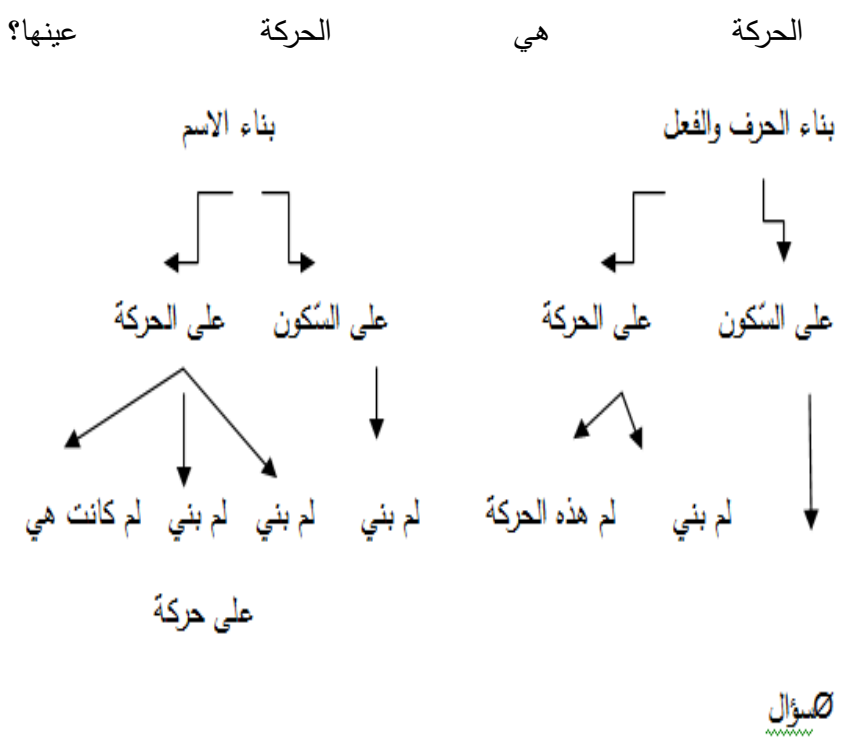

خطاطة تمثّل أسئلة بناء الكلم

ثمّ يستطرد في توضيح العلل، وهو بيان التّتميم، وينتقل بعد ذلك إلى زيادة الفائدة لأنّه عرض لمجموعة من الألفاظ كان فيها البناء ثابتا على اختلاف حركته كـ: أينَ، وهؤلاء وباء الجرّ، والكاف وغيره، فيعمد لتفريع المسألة بعنوان آخر مكمّل هو: الزّيادة ويكون فيه توضيح للثّابت من البناء والمتغيّر وعلّة التّغيير، كالتقاء السّاكنين، والاتّصال بالضّمائر، ولا يزيد. فيكون هذا التّوضيح فاصلة مهمّة يدرجها لأنّه يقف عندها لاحقا مع كلّ باب[1].

[1] التعليقات الوفية، ج1، ص 12، 143، 144.

وأمّا مصطلح التّحقيق عنده فهو ضابط، مدّقق، ولا يستخدمه إلاّ لغرض تأصيل المسألة بما لا يتحمّلها اختلاف أو نقد. مثال ذلك ما فعله في باب اللاّزم والمتعدّي فبعد حديثه عن ظنّ وأخواتها، فتح عنوان التّحقيق حول إلغائها وتقرير بطلان عملها به مع بقاء دلالتها . كأن تقول: زيد ذاهب ظننتُ. ثبت البطلان والظّنّ معا[1].

هذا تقديرنا لمفهوم المكمّلات اللّغويّة عند الشّريشي، ونشير هنا والمقام يناسبه أنّ المسافة بين الشّرح وبين المكمّل واهية حتّى لا تكاد في بعض الأحيان تنفصل، ولها عناوين مختلفة وخاصّة، والّذي ذكر فيها هو العامّ الطّاغي. نذكر ممّا سكتنا عنه: التّفكير التّلازميّ، والتّرتيب المنطقيّ، والانعكاس المفهوميّ، وهي دلالات أخرى نستوضحها في مقامات أخرى.

النتائج:

وقفنا في هذه الورقة على جهود شرح جليل لألفيّةٍ درّةٍ كما سمّاها صاحبها ابن معط، وخلصنا إلى الآتي:

1- أنّ للدّرة شروحا عدّة تجاوزت عصر النّاظم.
2- أن شرح الشّريشي يعدّ من الشّروح الهامّة والحافلة بالمضامين النّحويّة وعلوم اللّغة، فهو كتاب شارح وشاهد على علم صاحبه، وعمق فهمه وسداد رأيه وقوّة حجّته.
3- أنّ المكمّلات اللّغوية هي أدوات إجرائية استخدمها الشّريشيّ لاستكمال فكرته بعد تأصيلها وتفريعها وبيان اطّرادها وشذوذها.
4- أنّ هذه المكمّلات اختصرناها في ثلاثة أمور: الشّرح اللّفظي والإعراب، ودلالة العناوين.

[1] **التعليقات الوفية**، ج1، ص12، ص 831.

5- أنّ هناك دلالات أخرى لم يتّسع المقام لذكرها كـ: التّفكير التلازميّ والانعكاس المفهوميّ.

المصادر والمراجع:

1. أبو حيان التّذليل والتّكميل في شرح التّسهيل، تحق حسن الهنداوي، دار القلم ، دمشق،دت.
1. أبو حيان الأندلسي: التزيين والتّكميل في شرح التّسهيل، تحق: حسن الهنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، دت.
2. ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، دت.
3. ابن خلكان: وفيات الأعيان، دت، دط.
4. الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط1980.
5. زين الدّين عمر بن الوردي: تتمّة المختصر، تحق أحمد رفعت البداوي، ، دار المعرفة، بيروت ، ط1، 1970/1398.
6. السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحات، تحق محمّد أبي الفضل، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه،ط1، 1970/1398.
7. عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى القرن العشرين، منشورات التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،ط1، 1971.
8. المقري: نفع الطيب من غصن الأندلس الرّطيب، تحق محمد محي الدّين عبد الحميد، مصر، مطبعة السعادة، ط1، 1949/1367.
9. ابن معط: الدرة الألفية، ليبسج، 1900.
10. ابن معط: الفصول الخمسون، تحق محمود محمّدالطناحي، مصر، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دت.

11.ابن منظور: لسان العرب ، أعاد بناءه على الحرف الأول يوسف خياط ، دار الجيل ،بيروت، 1988م

الرّسائل:

1. الشريشي : الأول من التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية ،تحق بركاهم العلوي أطروحة دكتوراه ، الجزائر، معهد اللّغة عربية وآدابها، جامعة الجزائر 2005.

2. الشريشي : الثّاني من التّعليقات الوفية بشرح الدّرة الألفية ، تحق بركاهم العلوي رسالة ماجستير ، الجزائر، معهد اللّغة عربية وآدابها، بجامعة الجزائر، 1998.

3. صاحي مريم: المتمّمات في اللّغة العربية، رسالة ماجستير، جامعة السانيا وهران، جزائر، إشراف مطهري صفية 2014.